

تصميم شاعر عيونك



المملكة العربية السعودية
جامعة الملك فيصل



مستوى

3

إدارة مالية (أ)

Financial management

د. عبد العزيز السهلاوي
إعداد لوسيندآ و أم شهد



الفصل الاول ١٤٣٧-١٤٣٨

الجزء النظري

المحاضره الأولى

لمحة عامة عن الإدارة المالية

سندناقش الموضوعات التالية

- طبيعة الإدارة المالية ومجالاتها
- التطور التاريخي لمجالات الإدارة المالية
- أهداف المنشأة
- أهداف الإدارة المالية
- وظائف الإدارة المالية

طبيعة الإدارة المالية ومجالاتها

❖ الإدارة المالية من المجالات الوظيفية المتخصصة التي تندرج تحت التخصص العام

لإدارة الأعمال.

❖ يمكن تعريف الإدارة المالية بأنها: إدارة التدفقات النقدية داخل منشآت الأعمال العامة

والخاصة.

دور المدير المالي

الدور التقليدي للمدير المالي يتمثل في الاحتفاظ بالسجلات وإعداد وتجهيز التقارير المالية التي

تعكس الموقف المالي للمنشأة لتمكين من الوفاء بالتزاماتها في الأوقات المحددة

ومع مرور الوقت وتطور التقنية وكبر حجم واتساع العمليات تغير دور المدير المالي ليشمل دراسة

المشاكل والقرارات المرتبطة بإدارة الأصول ومصادر التمويل

وفي الوقت الحاضر أصبح المدير المالي أكثر اهتماما بكيفية الحصول على رأس المال وتخصيصه

للمشروعات والأنشطة المختلفة وقياس النتائج من هذه المشروعات

أوجه الاختلاف بين المالية والمحاسبة والاقتصاد:

- المحاسبة تهتم بعملية تجميع البيانات التاريخية أو المستقبلية وتسجيلها بصورة صحيحة.
- المالية هي عملية إدارية تهتم باتخاذ القرارات في ضوء المعلومات التي يفرزها النظام المحاسبي.
- الاقتصاد يهتم بتحليل وتوزيع الموارد ودراسة المعاملات.

مجالات الإدارة المالية:

• المالية العامة

تهتم بالنفقات والإيرادات العامة.

ومن المعروف أن الحكومة تقوم بهذا الدور بحيث يتم تحصيل الأموال من عدة مصادر مثل الضرائب والجمارك والرسوم وغيرها ثم تقوم بإنفاق هذه الأموال لتقديم الخدمات للمواطنين وحيث لا تسعى الحكومة إلى تحقيق ربحية

• تحليل الاستثمار في الأوراق المالية من حيث العوائد والأخطار

حيث يقوم محلل الاستثمار في الأسهم والأوراق المالية بدراسة قانونية لهذه الأوراق واستخدام وسائل متخصصة تهدف إلى زيادة العائد من هذه الاستثمارات وتقليل المخاطر ولا يتطلب أن يكون المستثمر ذا صلة مباشرة بالمنشأة

• المالية الدولية.

حيث يهتم هذا النوع من المالية بدراسة تدفق الأموال بين الدول وتطوير الأدوات اللازمة للتعامل مع المشاكل التي تتعلق بإدارة تلك الأموال

مثل أسعار الصرف والفوائد والضرائب والقيود على العملات التي تفرضها الدول

• مجال المؤسسات المالية.

حيث يهتم بدراسة تكوين رأس المال والمنشآت التي تقوم بوظيفة السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد حيث تعمل على تجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوفيرها كمصادر تمويل للمستثمرين

ومن هذه المنشآت: البنوك التجارية وشركات التمويل وصناديق الاستثمار المختلفة

• مجال الإدارة المالية للمنشأة.

ويضم مجموعة من الأدوات والطرق التي تم تطويرها بغية مساعدة إدارة المنشأة في تحديد مصادر التمويل المناسبة للاستثمار وما هي المشروعات التي يمكن الدخول فيها والتي تحقق عائداً مجزياً على رأس المال

طبيعة الإدارة المالية ومجالاتها

* علاقة الإدارة المالية بالعلوم الأخرى:

- يستفيد علم الإدارة المالية كثيرا من النظريات والأدوات التي يقدمها علم الاقتصاد.
- تعتمد العلوم المالية بشكل كبير على المحاسبة. من حيث توفير المعلومات والبيانات وتبويبها وتحليلها لغرض اتخاذ القرارات المالية.
- تعتمد العلوم المالية على العديد من العلوم المساعدة الأخرى كالإحصاء والأساليب الكمية، ونظم العلوم الإدارية.

* علاقة وظيفة المالية بفروع إدارة الأعمال الأخرى

لا يمكن لأية وظيفة من وظائف إدارة الأعمال اتخاذ قرار معين دون التنسيق مع الوظيفة المالية

- التسويق
- الإنتاج
- إدارة الموارد البشرية
- نظام المعلومات

التطور التاريخي لمجالات الإدارة المالية:

● المرحلة الأولى: بداية القرن العشرين

أول ظهور لعلم الإدارة المالية كان في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل القرن العشرين، ومن خصائصه:

- كان يعتبر جزء من علم الاقتصاد
- ركز على المسائل القانونية (مثل الاندماج، الاتحاد، إنشاء شركات جديدة وإصدار الأوراق المالية...).

● المرحلة الثانية: (بداية العشرينيات: مرحلة الثورة الصناعية):

وصول التصنيع إلى ذروته واحتاج إلى التمويل لغرض التوسع مما دفع إلى:

- البحث عن السيولة

▪ انتشار الأسواق المالية

▪ انتشار مؤسسات الوساطة المالية

● المرحلة الثالثة: فترة الثلاثينيات:

بعد أزمة 1929 ازداد فشل منظمات الأعمال، مما أدى إلى تركيز التمويل على الإفلاس وإعادة التنظيم وسيولة الشركات وقوانين تنظيم سوق الأوراق المالية.

● المرحلة الرابعة: فترة الأربعينيات وبداية الخمسينيات:

✓ استمر الأسلوب التقليدي في ممارسة الوظيفة المالية وتحليل الجوانب المالية للشركات من وجهة نظر الأطراف الخارجية (الممولين)

✓ بداية ظهور الاهتمام بدراسة أساليب الرقابة الداخلية وإعداد الموازنة الرأس مالية

● المرحلة الخامسة: فترة الخمسينيات والستينيات:

✓ الاهتمام موجه نحو الالتزامات ورأس المال، فضلا عن دراسة الأصول، إضافة لظهور

نماذج رياضية وكمية في مجالات فرعية عديدة من الإدارة المالية كإدارة رأس المال

العامل (المخزون، النقدية، المدينين)، الأصول الثابتة. بيان الميزانية.....

✓ ظهور وتطور **نظرية المحفظة** وتطبيقاتها من أهم الأحداث خلال الستينيات، حيث

ارتبط تطور هذه النظرية بـ **ماركو تز 1952**، إلى أن تم تنقيتها وتطويرها أكثر من قبل **فأما**

سنة 1965، ولنتر 1964.

✓ تطوير نماذج متقدم على سبيل المثال تسعير الأصول الرأس مالية (CAPM)

● المرحلة السادسة: فترة السبعينيات:

✓ التوجه نحو تطوير نماذج بديلة في المجالات الدقيقة للإدارة المالية على سبيل المثال تسعير

الخيارات الذي ارتبط بـ **بيلاك و شولز** سنة **1973**، والذي يمثل تحديا لنموذج تسعير الأصول

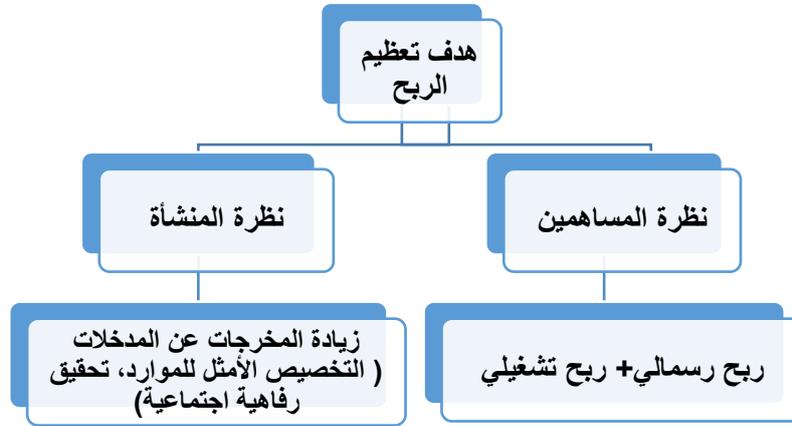
الرأس مالية.

• المرحلة السابعة: فترة الثمانينيات والتسعينيات: التركيز على أساليب التعامل مع متغيرات بيئة

الأعمال المعاصرة لاسيما:

- ظروف عدم التأكد
- كفاءة الأسواق المالية
- المشكلات المترتبة عن التضخم والضرائب وأسعار الفائدة
- برامج الخصخصة
- العولمة
- الأدوات المالية المعاصرة (المشتقات المالية)
- الأدوات المالية الاسلامية

أهداف المنشأة:



الانتقادات الموجبة لاستخدام هدف تعظيم الربح:

✓ تعدد مفاهيم الربحية، حيث يستخدم مفهوم الربح للتعبير عن العديد من المفاهيم منها:

- ربحية طويلة الاجل.
- ربحية قصيرة الاجل.
- نصيب السهم من الأرباح المحققة.

▪ العائد على الاستثمار.

▪ العائد على حقوق الملكية.

✓ تجاهل نظرية القيمة الزمنية للنقود:

يتجاهل مبدأ تعظيم الربح مبدأ أساسي وهو أن أي مبلغ من المال يتم استلامه اليوم هو أعلى في قيمته مستقبلاً.

✓ تجاهل عنصر المخاطرة:

▪ بعض الاستثمارات لها أخطار أكثر من غيرها، وبالتالي قد يكون الربح غير مؤكد.

▪ الكثير من المستثمرين قد يفضلون المشاريع ذات المخاطرة الأقل ويحاولون تجنب المخاطرة.

✓ تجاهل بعض الجوانب المتعلقة باستراتيجية المنشأة:

▪ كأن تكون استراتيجية المنشأة التركيز على معدل نمو المبيعات بالرغم من تدني الربحية الحالية في المدى القصير

▪ أو أن تكون استراتيجية الشركة تنوع المنتجات والأسواق من أجل تعزيز مركزها التنافسي بالرغم من تدني مستوى الأرباح.

هدف تعظيم الثروة:

✓ يتعلق بتأثير الأرباح على القيمة السوقية للمنشأة.

✓ تهتم المنشأة في المدى الطويل بتنسيق الخطط والبرامج بالقدر الذي يضمن للملاك أكبر قدر من التوزيعات، وما من شأنه زيادة سعر السهم.

✓ ارتبط مفهوم تعظيم الثروة بمفهوم مقايضة العائد بالمخاطرة فعادة ما يتجه المستثمرون نحو الموازن بين العوائد المتوقعة من الاستثمارات والمخاطر المرتبطة بها.

✓ يأخذ هدف تعظيم الثروة بمبدأ القيمة الزمنية للنقود (عكس هدف تعظيم الربح).

رابعاً: أهداف الإدارة المالية:

تحدد أهداف الإدارة المالية من خلال عدة مداخل:

* **مدخل العلاقة بين الربح والمخاطرة:** وضع الإطار السليم والمناسب لتحقيق الربح عند مستوى معين من المخاطرة).

أهداف المدخل:

- تحقيق أقصى ربح في المدى الطويل.
- تقليل المخاطرة من خلال تفادي المخاطر غير الضرورية
- الرقابة المستمرة:(العمل على متابعة ومراقبة تدفق الأموال والتأكد من استغلالها بالصورة المثلى من خلال ما يعرف بالتقارير المالية).
- تحقيق المرونة:(الإدارة التي تحدد مصادر تمويل كافية في وقت مبكر تتمتع بدرجة أعلى من المرونة عند الاختيار من بين هذه المصادر عند الحاجة إلى تمويل اضافي).

* **مدخل العلاقة بين السيولة والربحية:**

- للمدير المالي هدفين يسعى لتحقيقهما (الربحية والسيولة)
- ضرورة الاحتفاظ بأرصدة نقدية إضافية لمواجهة الحالات الطارئة داخل المنشأة

خامساً: وظائف وقرارات الإدارة المالية:

١. التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة:

٢. تدير الأموال: تحديد مصادر التمويل المختلفة وحجم التمويل المطلوب من كل مصدر وتوقيت الحصول عليها وتكلفته.

٣. إدارة تدفق الأموال داخل المنشأة: من خلال تتبع ومراقبة الرصيد النقدي للحساب، والعمل على

تحريكها لتغطية أي عجز محتمل.

٤. الرقابة على التكاليف باستعمال برامج الحاسب الآلي.

٥. التنبؤ بالأرباح: من خلال التنبؤ بالمبيعات والتكاليف والتي يتم الحصول عليها من أقسام

التسويق والإنتاج.

٦. التسعير: عملية مشتركة بين مختلف إدارات المنشأة

٧. قياس العائد المطلوب وتكلفة رأس المال: تحليل العائد المتوقع ومقارنته بمستوى المخاطرة

المتوقعة. وحساب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل، ومن ثم تقدير متوسط تكلفة رأس المال

التي تساعد الإدارة في ترشيد قرارات الاستثمار.

٨. الموازنة الرأسمالية: تخطيط وإدارة الاستثمارات الطويلة الأجل بالمنشأة

٩. هيكل رأس المال: تحديد نسبة التمويل ومصادر الحصول على كل منها.

١٠. إدارة رأس المال العامل: عبارة عن نشاط يومي يهدف إلى التأكد من وجود الموارد

الكافية التي تمكن المنشأة من مواصلة عملياتها.

المحاضرة الثانية

القيمة الزمنية للنقود

مفهوم القيمة الزمنية للنقود

يشير مفهوم القيمة الزمنية للنقود الى ان ريال اليوم **افضل** من ريال المستقبل وذلك لان ريال اليوم يمكن

ان يتم **استثماره** وبالتالي تحقيق عوائد اضافيه.

المفاضلة بين الحصول على ريال اليوم أو ريال في المستقبل يعتمد على جملة من العوامل من

بينها معدل العائد الذي يمكن الحصول عليه من جراء الاستثمار.

أهمية دراسة القيمة الزمنية للنقود

* المساعدة على اتخاذ قرارات الاستثمار، فالتدفقات النقدية المستقبلية يجب إرجاعها إلى الحاضر

لمعرفة قيمتها الآن (عن طريق معدل خصم)

* تمكن المحلل المالي من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومنطقية

القيمة الزمنية للنقود

يعبر عن القيمة الزمنية للنقود من خلال مفهومين هما:

* **القيمة المستقبلية (Future Value)**

* **القيمة الحالية (Present Value)**

القيمة المستقبلية FV

تشير القيمة المستقبلية إلى قيمة التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار الحالي الذي ينمو بمعدل عائد (سعر فائدة) محدد.

لتوضيح هذا المفهوم نبدأ بأبسط الحالات، وهي استثمار مبلغ من المال لعدد من السنوات بمعدل فائدة ثابت.

القيمة المستقبلية لدفعات سنوية متساوية

تشير القيمة المستقبلية لدفعات سنوية متساوية إلى سلسلة من القيم المالية المتساوية المستحقة في نهاية كل سنة لعدد محدد من السنوات

مثال: استثمار مبلغ معين في نهاية كل عام بمعدل فائدة سنوي لمدة عدد من السنوات

قانون القيمة المستقبلية لدفعات سنوية متساوية كالتالي:

$$FV = C \times \left[\frac{(1+r)^t - 1}{r} \right]$$

القيمة المستقبلية في حالة دفع الفائدة أكثر من مره في العام

في حال دفع الفائدة أكثر من مره واحده في السنه، في هذه الحالة يتم استخدام المعادلة التالية:

$$FV = C \left[1 + \frac{r}{m} \right]^{n \times m}$$

N = عدد السنوات

M = عدد مرات دفع الفائدة في السنة

كلما زادت عدد مرات دفع الفوائد خلال السنة
زادت القيمة المستقبلية للنقود

المحاضره الثالثه

تابع موضوع القيمة الزمنية للنقود

ملخص المحاضرة الثانية

ملاحظات	الجدول المالي المستخدم لإيجاد معادل الخصم	التقون المستخدم	الحالة	البيان
	1	$FV = C \times (1+r)^t$	تدفق نقدي واحد	القيمة المستقبلية
	2	$FV = C \times \left[\frac{(1+r)^t - 1}{r} \right]$	تدفقات نقدية متساوية	
تحسب عن طريق إيجاد القيمة المستقبلية لكل تدفق نقدي على حده ثم نقوم بجمع القيم المستقبلية لجميع التدفقات	1	$FV = C \times (1+r)^t$	تدفقات نقدية غير متساوية	
	1	$FV = C \times (1+r)^t$	دفع الفائدة أكثر من مره في السنة	

مفهوم القيمة الحالية P

القيمة الحالية هي عكس القيمة المستقبلية، إذ تسعى إلى خصم التدفقات النقدية وإرجاعها إلى الحاضر

القيمة الحالية لتدفق نقدي واحد

نستخدم المعادلة التالية:

$$PV = C \times \frac{1}{(1+r)^t}$$

PV = قيمة الحالية

C = التدفق النقدي المستقبلي من الاستثمار

R = معدل الفائدة على الاستثمار

T = عدد السنوات

القيمة الحالية لدفعات سنوية متساوية

هي سلسلة متساوية من التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها كل عام لعدد معين من السنوات.

تحديد معدل الخصم R

تتكون معادلة القيمة الحالية أو المستقبلية من أربعة متغيرات هي القيمة الحالية (**PV**)

أو القيمة المستقبلية (**FV**) والتدفق النقدي (**C**) ومعدل الخصم (**r**) وعدد الفترات الزمنية (**t**)

وفي حالة توفر ثلاثة متغيرات يمكن حساب المتغير الرابع.

في بعض الحالات تكون القيمة الحالية والقيمة المستقبلية معطاه او متوفرة بالإضافة الى عدد السنوات.

وبالتالي يجب استخراج نسبة معدل الفائدة **r**

$$PV = \frac{C}{(1+r)^t} \text{ or } FV = C \times (1+r)^t$$

خلاصه موضوع القيمة الزمنيه للنقود

ملاحظات	جدول المستخدم لإيجاد المعامل	القانون المستخدم	الحالة	البيان
	1	$FV = Cx(1+r)^t$	تدفق نقدي واحد	القيمة المستقبلية
	2	$FV = Cx \left[\frac{(1+r)^t - 1}{r} \right]$	تدفقات نقدية متساوية	
تحسب عن طريق إيجاد القيمة المستقبلية لكل تدفق نقدي على حدة ثم نقوم بجمع القيم المستقبلية لجميع التدفقات	1	$FV = Cx(1+r)^t$	تدفقات نقدية غير متساوية	
	3	$PV = Cx \frac{1}{(1+r)^t}$	تدفق نقدي واحد	القيمة الحالية
	4	$PV = Cx \left[\frac{1 - \frac{1}{(1+r)^t}}{r} \right]$	تدفقات نقدية متساوية	
تحسب عن طريق إيجاد القيمة الحالية لكل تدفق نقدي على حدة ثم نقوم بجمع القيم الحالية لجميع التدفقات	3	$PV = Cx \frac{1}{(1+r)^t}$	تدفقات نقدية غير متساوية	

المحاضرة الرابعة

تحليل القوائم المالية

هي قراءة وترجمه القوائم المالية ثم تحليلها بغرض معرفة المركز المالي للمنشأة ومستوى النقدية وربحيته.

يعتمد تحليل النسب المالية على المعلومات المتضمنة في الميزانية العمومية للشركة وقائمة دخلها

التحليل المالي

يتعلق التحليل المالي بتقييم الموقف المالي للمنشأة في الماضي

والحاضر والمستقبل.

- تحديد نقاط الضعف وبالتالي علاجها وتفادي حدوثها في المستقبل.
- تحديد نقاط القوة وبالتالي تدعيم هذه النقاط والمساعدة على استغلال الفرص المتاحة بدرجة عالية.

تحليل القوائم المالية

الميزانية العامة

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة: المخزون المدينين النقدية الأوراق المالية	الخصوم المتداولة: الدائنين أوراق الدفع المستحقات مخصصات الضرائب
الأصول الثابتة: الألات والمعدات الأراضي معدات النقل	حقوق الملكية: رأس المال (أسهم عادية) أسهم ممتازة أرباح محتجزة الاحتياطيات

- تعتبر الميزانية العمومية القائمة الرئيسة المعبرة عن المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.
- معادلة الميزانية العمومية هي:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق المساهمين}$$

قائمة الدخل

صافي المبيعات		
تكلفة البضاعة المباعة	-	
الربح الإجمالي		=
المصروفات التشغيلية	-	
صافي الربح التشغيلي		=
إيرادات أخرى		+
مصروفات أخرى	-	
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب		=
المصاريف المالية (الفوائد)	-	
صافي الربح قبل الضريبة		=
الضرائب	-	
صافي الربح		=

- تُظهر قائمة الدخل تفصيلات الإيرادات و المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة
- إذا كانت:

○ مجموع الإيرادات < مجموع المصروفات ، فإن نتيجة عمليات المنشأة تكون **ربحاً صافياً**

○ مجموع الإيرادات > مجموع المصروفات، فإن نتيجة عمليات المنشأة تكون **خسارة**

صافية

مزايا تحليل القوائم المالية:

- سهل الحساب
- يمكن تطبيقه على أي شركة بغض النظر عن الحجم وطبيعة النشاط
- يساعد على المقارنة بين الشركات واختيار الأفضل

عيوب تحليل القوائم المالية:

- الحسابات تتعلق فقط بالمعلومات المعلنة
- اسم الشهرة لا يدخل في الحسابات
- صعوبة مقارنة القوائم المالية خلال فترة زمنية طويلة بسبب احتمالية تبني طرق محاسبية جديدة

المستفيدون من التحليل المالي (تحليل القوائم المالية):

- ✓ الإدارة
- ✓ المساهمون
- ✓ الدائنون (ديون طويلة الأجل و الديون قصيرة الأجل)
- ✓ الدولة (مصلحة الضرائب)
- ✓ المجتمع

معايير الحكم على النسب المالية:

- متوسط الصناعة
- الشركات المنافسة و المشابهة
- السنوات السابقة (تحليل تاريخي)
- التوقعات المستقبلية

الأنواع الأساسية للنسب المالية:

- نسب السيولة
- نسب المديونية
- نسب النشاط
- نسب الربحية
- نسب التقويم (نسب الأسهم) (نسب السوق)

أولاً: نسب السيولة:

- تستخدم نسب السيولة من أجل تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل:

١- نسبة التداول

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

2- نسبة التداول السريع

(الأصول المتداولة - المخزون السلعي) ÷ الخصوم المتداولة

3- نسبة النقدية:

نسبة النقدية = (النقدية + الاستثمارات المؤقتة) ÷ الخصوم المتداولة

ثانياً: نسب المديونية أو الاقتراض:

تقيس مجموعة نسب المديونية درجة اعتماد المنشأة على الديون في تمويل استثماراتها، وكذلك قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛ الناتجة من استخدام الديون (كالفوائد وأقساط القروض).

1- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول:

تعبر هذه النسبة عن مدى استخدام الشركة للديون في تمويل أصولها.

$$\text{نسبة الديون} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$$

- مجموع الديون تشمل الديون قصيرة وطويلة الأجل.

- كلما كانت النسبة عالية فإن الشركة سوف تواجه صعوبات شديدة عند الحاجة إلى ديون إضافية لتمويل استثماراتها، مثل:
 - عدم الحصول على قروض.
 - أو الحصول عليها بشروط صعبة المنال.
 - أو الحصول عليها بمعدلات فائدة مرتفعة.
- أما إذا كانت النسبة منخفضة؛ فإن ذلك يدل على أن الشركة لم تستفد من مصادر التمويل منخفضة التكلفة (القروض) في التمويل استثماراتها.

2- نسبة مجموع الديون إلى مجموع حقوق الملكية:

- وتقيس هذه النسبة نسبة الأموال المقترضة إلى أموال حقوق الملكية.
- مجموع الديون = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل
- حقوق الملكية = رأس المال (أسهم ممتازة + أسهم عادية)
- + الاحتياطات بأنواعها + الأرباح المحتجزة.

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية}$$

3- نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع هيكل رأس المال:

- تقيس هذه النسبة نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع هيكل رأس المال الشركة.
- يشمل هيكل رأس المال (الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية)

$$\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}} = \text{نسبة الديون طويلة الأجل}$$

4- عدد مرات تغطية الفوائد:

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد الفوائد السنوية المرتبطة بالتمويل عن طريق الاقتراض

(طويل الأجل و قصير الأجل).

عدد مرات تغطية الفوائد = الأرباح قبل الضرائب الفوائد

الفوائد السنوية

➤ كلما كان عدد مرات التغطية مرتفعاً كلما كانت الشركة في وضع أفضل.

أي تدني في الأرباح قد يعرض الشركة لعدم القدرة على سداد الفوائد المستحقة عليها

المحاضرة الخامسة

تابع تحليل القوائم المالية

ملخص المحاضرة الرابعة

مقدمة حول تحليل القوائم المالية (المفهوم، القوائم المالية ، المستفيدين، المزايا والعيوب)

تحليل القوائم المالية من خلال حساب النسب التالية:

➤ نسب السيولة

- نسبة التداول
- نسبة التداول السريع
- نسبة النقدية

➤ نسب المديونية

- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول
- نسبة مجموع الديون إلى مجموع حقوق الملكية
- نسبة مجموع الديون الطويلة الاجل إلى مجموع هيكل رأس المال
- عدد مرات تغطية الفوائد

تحليل القوائم المالية

الأنواع الأساسية للنسب المالية:

➤ نسب السيولة

➤ نسب المديونية

➤ نسب النشاط

➤ نسب الربحية

➤ نسب التقويم (نسب الأسهم) (نسب السوق)

ثالثاً: نسب النشاط:

➤ تهتم نسب النشاط بتحليل قدرة المنشأة على استخدام الموارد المتاحة لديها من أجل توليد المبيعات وأهم هذه النسب هي:

-معدل دوران الأصول المتداولة =

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

2- معدل دوران الذمم المدينة:

تقارن هذه النسبة بين حجم المبيعات وحجم الذمم المدينة والتي لم يتم تحصيلها من العملاء:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}}$$

➤ انخفاض هذه النسبة دليل على أن الشركة تواجه مشكلة في تحصيل الذمم المدينة، وبالتالي تزايد رصيد هذه الحسابات. وقد يكون السبب في ذلك السياسة الائتمانية المتساهلة التي تنتهجها الشركة.

أما إذا كانت الشركة تتبع سياسة ائتمانية متشددة، فإن رصيد الذمم المدينة سوف يكون منخفضاً، وبالتالي فإن معدل دوران الذمم المدينة سوف يكون عالياً.

3- معدل دوران المخزون:

تقيس هذه النسبة كفاءة المنشأة في تدوير المخزون وتحقيق التدفقات النقدية، ويعبر عنها بعدد مرات تحويل المخزون إلى مبيعات.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2

- معدل دوران الأصول الثابتة:

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في استخدام الأصول الثابتة في العمليات.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كان معدل دوران الأصول الثابتة مرتفعاً فإنه يعني:

- دليل على كفاءة الشركة في إدارة الأصول الثابتة.
 - صغر حجم الاستثمار في هذه الأصول الثابتة.
- كلما كان معدل دوران الأصول الثابتة **منخفضاً فإنه يعني:**

- وجود طاقة معطّلة ضمن هذه الأصول.
- دليل على كفاءة الشركة في إدارة الأصول الثابتة.

5- معدل دوران مجموع الأصول:

تعبر هذه النسبة عن كفاءة المنشأة في استخدام كل الأصول المتاحة لها (الثابتة + المتداولة) في زيادة المبيعات وتحقيق الأرباح. وتفترض هذه النسبة وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول. ويمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها مؤشر لقياس حجم الاستثمار المطلوب في الأصول من أجل توليد ريال واحد في شكل مبيعات.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تقيس هذه النسبة الكفاءة الإدارية في استخدام مجموع الأصول.

إن انخفاض هذه النسبة دليل على:

- أن الشركة لا تنتج مبيعات كافية.
- أو وجود طاقة معطّلة.
- أو وجود مشكلة في السياسات التسويقية.

وينبغي على إدارة الشركة اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكفيلة بتحسين هذه النسبة إما عن طريق:

- زيادة حجم المبيعات
- أو تقليص حجم الاستثمار في مجموع الأصول.

- متوسط فترة التحصيل:

- تقيس هذه النسبة سرعة تحصيل الذمم المدينة، فكلما زادت هذه النسبة كلما أدى ذلك إلى زيادة الأموال المجمدة في شكل حسابات مدينة لدى عملاء الشركة.

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{المبيعات الآجلة في اليوم}^1}$$

- إذا لم ينص عن المبيعات الآجلة تؤخذ المبيعات الواردة في قائمة الدخل على أنها مبيعات آجلة.

رابعاً: نسب الربحية:

تحاول نسب الربحية دراسة الجوانب المتعلقة بفعالية المنشأة في استغلال الموارد المتاحة وتوليد الأرباح.

وتسعى نسب الربحية تحديداً إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

الأول: ما هي الأرباح المحققة عن كل ريال مبيعات؟

الثاني: ما هي الأرباح المحققة عن كل ريال مستثمر في الأصول التي تستخدمها المنشأة؟

1- هامش مجمل الربح:

تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة في الرقابة على التكاليف المرتبطة بالمبيعات، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{هامش مجمل الربح} = \frac{\text{هامش مجمل الربح}}{\text{المبيعات}}$$

➤ يعكس هامش إجمالي الربح الإضافة التي تحققها المنشأة بعد تغطية تكلفة البضاعة المباعة.

➤ كلما كانت النسبة عالية فإن ذلك يدل على سلامة أداء المنشأة في تحقيق الأرباح الإجمالية

- هامش صافي الربح:

وتهدف النسبة إلى معرفة صافي الربح الذي تحققه الشركة عن كل ريال مبيعات بعد خصم المصاريف والنفقات المتعلقة بالإنتاج والبيع والتمويل والضرائب.

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$$

3- القوة الإيرادية:

تعبّر هذه النسبة عن معدل العائد الذي تحصل عليه المنشأة من الأصول المشاركة في العمليات.

$$\text{القوة الإيرادية} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{مجموع الأصول المشاركة في العمليات}}$$

➤ تضم الأصول المشاركة في العمليات جميع الأصول باستثناء الأصول غير الملموسة:

- شهرة المحل.
- الأصول المؤجرة للغير.
- الأصول التي تمثل استثمارات فرعية لا ترتبط بعمليات المنشأة كالأستثمار في الأوراق المالية القصيرة الأجل (الاستثمارات المؤقتة).

➤ كما يستبعد من الدخل أرباح الأصول غير الملموسة كأرباح الأوراق المالية المملوكة.

- العائد على الاستثمار:

تقيس هذه النسبة صافي العائد مقارنة باستثمارات الشركة، وبالتالي فهي تقيس ربحية كافة استثمارات الشركة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الاصول}}$$

كلما كانت عالية كلما دل ذلك على كفاءة سياسة المنشأة الاستثمارية والتشغيلية.

5- العائد على حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه الملاك على أموالهم المستثمرة في المنشأة، وتشمل حقوق الملكية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

إذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل وقد يعود السبب أيضا إلى استخدام الديون بنسبة أعلى من متوسط الصناعة.

6- معدل العائد على هيكل رأس المال:

تعبر هذه النسبة عن العائد الذي تحققه المنشأة على هيكل رأس المال (الرسملة) الذي يتكون من حقوق الملكية مضافا إليه الديون طويلة الأجل (القروض وسندات الدين).

$$\text{العائد على هيكل رأس المال} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة} + \text{فوائد الديون طويلة الأجل}}{\text{(حقوق الملكية} + \text{الديون طويلة الأجل)}}$$

على اعتبار أن الفوائد الواردة في قائمة الدخل هي فوائد على الديون طويلة

الأجل

خامسا: نسب الأسهم

تسمى أحيانا نسب السوق، وتسعى هذه النسب إلى توفير المعلومات المتعلقة بإيرادات المنشأة وتأثيرها على سعر السهم. ومن أهم النسب هذه ما يلي:

١- نصيب السهم من الأرباح المحققة (EPS)

$$\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة} = \text{صافي الربح} \div \text{عدد الأسهم العادية}$$

وهي عبارة عن الأرباح المتوفرة للشركة والتي يمكن توزيعها على المساهمين أو توزيع جزء منها وإعادة استثمار الجزء الآخر لصالحهم.

٢- نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة (المضاعف):

$$\text{نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة} = \frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{الأرباح المحققة بالسهم}}$$

وتعتبر هذه النسبة من النسب الهامة في تقييم الأسهم في سوق الأوراق المالية؛ لكونها تأخذ في الحسبان الأرباح بعد الضرائب وسعر السهم في السوق وتحاول ربط نصيب السهم من الأرباح المحققة مع نشاط السهم في سوق الأوراق المالية.

3- نسبة نصيب السهم من الأرباح المحققة إلى سعر السهم:

هذه النسبة عبارة عن مقلوب النسبة السابقة وهي عبارة عن معدل العائد الذي يطالب به المستثمرون من أجل الاستثمار في سهم معين.

$$\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة} = \frac{\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة}}{\text{سعر السهم السوقي}}$$

4- الأرباح الموزعة بالسهم Dividends Per Share:

تقيس هذه النسبة نصيب السهم العادي من الأرباح التي توزعها الشركة على المساهمين، وتعتبر هذه النسبة من العوامل التي تؤثر في تحديد سعر السهم.

$$\text{الأرباح الموزعة بالسهم} = \frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{عدد الاسهم العادية المصدرة}}$$

5- عائد أو غلة الربح الموزع:

تعبر هذه النسبة عن الربح الموزع على السهم ، وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{عائد الربح الموزع} = \frac{\text{الربح الموزع بالسهم}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

6- معدل توزيع الأرباح:

يعبر هذا المعدل عن نسبة توزيع الأرباح بالسهم مقابل ما يحققه السهم من أرباح صافية، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل توزيع الأرباح} = \frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{صافي الربح}}$$

المحاضرة السادسة

التخطيط المالي

يركز الموضوع الحالي على:

النماذج الكمية شائعة الاستخدام في التخطيط المالي

أهمها

- أسلوب النسب المئوية من المبيعات
- تحليل الانحدار.

كيفية تطبيق هذين الأسلوبين في تحديد الاحتياجات المالية للمنشأة

أسلوب النسب المئوية من المبيعات:

- المبيعات هي الأساس الذي تبنى عليه عملية التنبؤ بالاحتياجات المالية خاصة في المدى القصير.
- توجد علاقة قوية بين المبيعات من جهة وبنود الأصول والخصوم من جهة أخرى.

بافتراض ثبات هذه العلاقة في المدى القصير وبمعرفة المبيعات المتوقعة، فإنه يمكن تحديد ما يجب أن تكون عليه بنود المركز المالي للمنشأة مستقبلاً.

خطوات تطبيق أسلوب النسب المتئوية من المبيعات:



المحاضرة السابعة

إعداد الموازنة الرأسمالية وتقدير التدفقات النقدية.

تعريف الموازنة الرأسمالية

- يقصد بها **الخطة التفصيلية** التي تحتوي على التدفقات النقدية الخارجة والداخلية المرتبطة بالأصل الرأسمالي
- تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري

عملية تتطلب إعداد حسابات أرباح وخسائر تقديرية لكل سنة من سنوات حياة المشروع الاقتصادية.

• يمكن كذلك تسميتها **بالموازنة التقديرية الاستثمارية**

• هذا بدوره يتطلب:

معلومات عن الطلب المستقبلي على السلعة

تكاليف التشغيل

تكلفة الاستثمار الرأسمالي

الحياة الاقتصادية المتوقعة للمشروع

القيمة المتبقية (قيمة الخردة)

أهمية الموازنة الرأسمالية

- تعتبر القرارات الاستثمارية من أخطر القرارات الإدارية لأنها تتعلق بفترة زمنية طويلة ربما تمتد إلى سنوات عدة، فهي قرارات تتعلق باستثمار أموال **الآن** والحصول على عائد في المستقبل البعيد نسبياً، ومعروف أنه من الصعوبة التنبؤ بما سوف يحدث في **المستقبل** على وجه الدقة، ولذلك تعد قرارات محفوفة بالمخاطر.

أنواع المشروعات الاستثمارية

- **مشروعات جديدة:** لأول مرة تدخل السوق
- **مشروعات الإحلال أو الاستبدال** للمشاريع القديمة بالمشاريع الجديدة .
- **المشروعات التوسعية،** من خلال:
 - إضافة خطوط إنتاج جديدة لتغطية الطلب الجديد.
 - تنوع المنتجات بدل من الاعتماد على منتج واحد
- **مشروعات البحث والتطوير:** يتم تخصيص منتجات وأساليب تقنية جديدة، لضمان البقاء في السوق ومواجهة التغيرات المستمرة في الإنتاج

التدفقات النقدية:

تعتبر تقدير التدفقات النقدية من أهم خطوات تقويم المشروعات الاستثمارية وأصعبها من خلال:

* إشراك جهات عديدة وأقسام مختلفة في عملية التقدير.

* ينصب دور الإدارة المالية في تنسيق جهود مختلف الأقسام والتأكد من تطبيقها لمعايير وأسس موحدة

في عملية تقدير التدفقات النقدية.

التدفق النقدي لأي مشروع عبارة عن الفرق بين التدفق النقدي الذي تحصل عليه المنشأة في حالة دخولها في هذا المشروع، والتدفق النقدي في حالة عدم دخولها، وهناك اختلاف بين الربح المحاسبي والتدفق النقدي.

يقوم المحاسب بخصم التكاليف من المبيعات التي قد تكون كلها أو جزء منها آجلا، كما يقوم المحاسب بخصم الإهلاك وهو مصروف غير نقدي.

أسس حساب التدفقات النقدية

- التركيز على التدفق النقدي وليس الربح المحاسبي.
- التركيز على التدفقات النقدية الإضافية التي تنتج مباشرة من المشروع. مثلا (تجاهل) التكاليف الغير مسترده، تكاليف الفرصة البديلة ، تأثير الدخول في المشروع على المنشأة من جوانب أخرى
- الفصل بين قرار الاستثمار وقرار التمويل.
- حساب لتدفقات النقدية على أساس ما بعد الضريبة

البنود	طبيعة التدفق النقدي
تكلفة الاستشارة والتراخيص تكلفة شراء الأصل وإعداد وتجهيز المشروع الزيادة في رأس المال العامل (كالمخزون) تكاليف تجربة تشغيل المشروع وتدريب العاملين التدفقات النقدية الصافية المرتبطة ببيع الأصول القديمة	التدفقات النقدية المبدئية
الإيرادات النقدية الإضافية بعد تغطية المصاريف النقدية الوفورات في تكاليف المواد والعمالة الوفورات الضريبية	التدفقات النقدية الإضافية
صافي قيمة الخردة التدفقات النقدية المرتبطة بتصفية المشروع استرداد رأس المال العامل	التدفقات النقدية في نهاية المشروع

الإهلاك وأثره في حساب التدفقات النقدية

- يظهر الإهلاك في قائمة الدخل كمصرف غير نقدي، فهو يعمل على تقليل الدخل الخاضع للضريبة

المحاضرة الثامنة

التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية

التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية:

- تلجأ المنشآت للمفاضلة بين المشاريع عند عدم كفاية الموازنة.
- تقوم الموازنة الرأس مالية على مفهوم التكلفة والمنفعة
- في حالة تفوق الإيرادات أو المنفعة على التكاليف نقبل المشروع
- في حالة تفوق التكاليف على المنافع أو الإيرادات نرفض المشروع.
- للحكم على المشاريع نلجأ إلى استخدام بعض المعايير لتمييز بين المشروعات المقبولة وغير المقبولة

معايير تقييم المشروعات الاستثمارية:

يمكن تصنيف معايير التقييم إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى (المعايير التقليدية):

سميت بالمعايير التقليدية أو البسيطة لأنها تتجاهل القيمة الزمنية للنقود وتعامل التدفقات النقدية على أنها متساوية القيمة خلال حياة المشروع

تشمل المعايير التقليدية:

١. طريقة متوسط العائد على الاستثمار أو متوسط العائد المحاسبي.
٢. طريقة فترة الاسترداد.

طريقة فترة الاسترداد

الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد قيمة المبلغ الذي تم استثماره في المشروع، وتعتمد هذه الطريقة على التدفقات النقدية وليس على الربح المحاسبي.

عند حساب فترة الاسترداد، يمكن التعرف على حالتين:

الحالة الأولى: تدفقات نقدية سنوية متساوية

فترة الاسترداد: تكلفة الاستثمار مقسمة على صافي التدفق النقدي السنوي.

الحالة الثانية: تدفقات نقدية سنوية غير متساوية

يمكن حساب فترة الاسترداد بإحدى الطريقتين التاليتين:

أ- تقسيم فترة الاسترداد (**K**) على متوسط التدفق النقدي السنوي (**ACF**)

$$T = \frac{K}{ACF}$$

ACF : متوسط التدفق النقدي السنوي

عبارة عن مجموع التدفقات النقدية السنوية **مقسوما** على عدد السنوات

ب- عن طريق الجمع التراكمي:

طرح التدفق النقدي للسنة الأولى من تكلفة الاستثمار، فإذا لم يتم تغطية الاستثمار بالكامل، نقوم بطرح التدفق النقدي للسنة الثانية من تكلفة الاستثمار غير المغطاة، وهكذا حتى نغطي تكلفة الاستثمار بالكامل

المجموعة الثانية: معايير خصم التدفقات النقدية:

تسمى بطرق الخصم، لأنها تأخذ بمبدأ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار، حيث يتم خصم التدفقات

النقدية من المشروع بمعدل خصم مناسب عند تقويمها للمشروع الاستثماري

1- طريقة صافي القيمة الحالية (**NPV**)

2- طريقة فترة الاسترداد المخصومة (DPP)

3- طريقة مؤشر الربحية أو دليل الربحية (PI)

4- طريقة معدل العائد الداخلي (IRR)

طريقة صافي القيمة الحالية:

تعتبر عن الزيادة التي يضيفها المشروع الاستثماري إلى القيمة الكلية للاستثمار

صافي القيمة الحالية في حالة أن سنوات الإنفاق الرأسمالي لا تتجاوز الفترة الواحدة، وأن الإنفاق يتم في بداية الفترة:

القرار وفق معيار صافي القيمة الحالية:

➤ صافي القيمة الحالية للمشروع موجبا، يعتبر المشروع مربحا ومقبولا، أما إذا كان سالبا فإن المشروع يعتبر خاسرا ومرفوضا، أما إذا كان صافي القيمة الحالية صفر فإن المشروع يعتبر حيايدا.

إذا كانت الشركة تختار من بين مشروعين بديلين فعليها أن تختار المشروع الذي يعطي أعلى صافي قيمة الحالية، وفي حالة الاختيار من بين المشروعات المستقلة فيمكن للمنشأة قبول جميع المشروعات التي لها صافي قيمة الحالية موجبة إذا توفرت الموازنة الرأسمالية لها جميعا.

مزايا وعيوب طريقة صافي القيمة الحالية

أ- المزايا:

- تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود

- تأخذ في الحسبان جميع التدفقات النقدية من المشروع

- تتفق مع هدف الإدارة المالية المتمثل في مضاعفة ثروة الملاك

ب- العيوب:

- ترتيب المشروعات يتأثر بمعدل الخصم

- اختيار المشروع الذي يتمتع بأعلى صافي قيمة حالية ليس بالضرورة هو الأرجح إذا كانت تكلفته

الاستثمارية مرتفعة جداً

المحاضرة التاسعة

التابع التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية

تابع التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية:

- تلجأ المنشأ للمفاضلة بين المشاريع عند عدم كفاية الموازنة.
- تقوم الموازنة الرأس مالية على مفهوم التكلفة والمنفعة
- في حالة تفوق المنافع على التكاليف نقبل المشروع
- في حالة تفوق التكاليف على المنافع نرفض المشروع.
- للحكم على المشاريع نلجأ إلى استخدام بعض المعايير لتمييز بين المشروعات المقبولة وغير المقبولة

طريقة فترة الاسترداد المخصصة:

الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد رأس مال المشروع المقترح، أي عندما تتساوى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.

يفضل المشروع الاستثماري الذي يسترد أمواله في فترة أقصر

طريقة مؤشر دليل الربحية:

هو مؤشر نسبي لربحية المشروع، وهو عبارة عن تقسيم التدفقات النقدية على القيمة الحالية لتكلفة

الاستثمار الرأسمالي

قاعدة اتخاذ قرار الاستثمار في المشروعات الاستثمارية وفق معيار مؤشر الربحية:

- كلما كان مؤشر الربحية أكبر من الواحد الصحيح يعتبر المشروع مربحا، والعكس صحيح.
- في حالة المفاضلة بين مشروعين يتم اختيار المشروع الذي يتمتع بأعلى مؤشر ربحية.
- إذا كنا في حالة مشروعات استثمارية مستقلة فيمكن قبول جميع المشروعات التي تزيد نسبة مؤشر ربحيتها عن الواحد الصحيح.

مزايا طريقة مؤشر دليل الربحية:

- تمثل معيارا نسبيا مرتبطا بتكلفة الاستثمار
- تتميز بسهولة الفهم والحساب
- يمكن استخدامها في المفاضلة بين المشروعات في حالة محدودة.

عيوب طريقة مؤشر دليل الربحية:

- تعتبر أن معدل الخصم ثابت ومعروف مسبقا
- استخدام طريقة مؤشر الربحية قد يؤدي إلى قرار مخالف لطريقة صافي القيمة الحالية بخصوص اختيار المشروعات الاستثمارية

طريقة معدل العائد الداخلي

معدل العائد الداخلي هو ذلك المعدل الذي يساوي بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية من المشروع والقيمة الحالية لتكلفة الاستثمار الرأسمالي، أو هو معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية مساويا للصفر.

سمي بمعدل العائد الداخلي لأنه يعتمد أساسا على العوائد والتدفقات النقدية الناتجة من المشروع، وليس على معدل خصم يتم اختياره خارجيا.

سمي بمعدل العائد الداخلي لأنه يعتمد أساسا على العوائد والتدفقات النقدية الناتجة من المشروع، وليس على معدل خصم يتم اختياره خارجيا،

قاعدة اتخاذ قرار الاستثمار في مشروع ما وفق طريقة معدل العائد الداخلي:

➤ كلما كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل العائد المطلوب أو تكلفة رأس المال يكون المشروع مقبولاً والعكس صحيح.

➤ في حالة الاختيار من بين مشروعين استثماريين **بديلين** يحل كل واحد منهما محل الآخر يتم اختيار المشروع الذي يعطي أعلى معدل عائد داخلي، بشرط أن يكون أكبر من تكلفة رأس المال أو معدل العائد المطلوب.

➤ في حالة المشروعات **المستقلة** يتم اختيار جميع المشروعات التي يزيد معدل العائد الداخلي فيها عن تكلفة رأس المال في حالة توفر التمويل.

➤ في حالة ما يكون معدل العائد الداخلي مساوياً لتكلفة رأس المال يعتبر حيادياً.

مزايا وعيوب طريقة معدل العائد الداخلي:

المزايا:

- تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود

- تدخل في حساباتها جميع التدفقات النقدية

- يعطي افتراض بأن معدل الخصم معروف مسبقاً ومحدد من خارج المنشأة، فكرة جيدة عن ربحية المشروع.

- عبارة عن نسبة وليست قيمة مطلقة.

العيوب:

قد يكون للمشروع أكثر من معدل عائد داخلي.

المحاضرة العاشرة

إدارة النقدية

تقديم

مصطلح النقدية يرمز إلى **بنود النقدية** و **مصادرها** التي تتوفر بصورة تلقائية للمنشأة لمساعدتها في دفع الالتزامات التي تتحملها، ومن أهم بنود ومصادر النقد هما: **النقد** و **الاستثمارات المالية الموقّعة**.

تتمثل وظيفة النقدية في إدارة مكونات النقدية من أجل توفير السيولة التي تتطلبها عمليات المنشأة في الوقت المناسب، فضلاً عن استثمار الفائض بهدف زيادة ربحية المنشأة.

من أهداف الموازنة النقدية تحديد حجم النقدية الذي يمكن أن يتوفر للمنشأة، وتوقيت الحصول عليه، والمدة التي يغطي فيها احتياجات المنشأة.

دوافع وأسباب الاحتفاظ بالنقدية:

١- دوافع إتمام المعاملات:

- ✓ العمليات اليومية في شراء المواد الخام ودفع الأجور.
- ✓ تسديد التزامات مالية معينة كالضرائب والأرباح الموزعة.
- ✓ كلما زاد حجم معاملات المنشأة كلما زاد الرصيد النقدي مع ثبات العوامل الأخرى.

٢- دوافع الطوارئ أو الحيلة:

تلجأ المنشأة من باب الحيلة والحذر إلى الاحتفاظ برصيد نقدي كمخزون أمان لمقابلة الالتزامات.

٣- دوافع المضاربة واغتنام الفرص:

- ✓ الاستفادة من الخصم النقدي في حالة الشراء بكميات كبيرة من المواد الخام.
- ✓ الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة على الأوراق المالية، وتقلبات سعر الصرف في حالة توافر الرصيد النقدي الكافي.

دوافع فرعية أخرى:

الانتماء المصرفي:

- ✓ تلجأ بعض المنشآت إلى عقد اتفاقيات مع أحد البنوك التجارية بحيث يلتزم فيها البنك بإقراض المنشأة في حالة تعرضها إلى ظروف غير متوقعة تؤثر على إمكانية سداد التزاماتها.

معدلات الفائدة:

- ✓ كما تتأثر معدلات الفائدة بعدة عوامل، فإنها تؤثر في حجم الانتماء، ومن ثم في حجم الكتلة النقدية والطلب عليها.

التباين في التدفقات النقدية:

- ✓ عدم انتظام التدفقات النقدية يؤدي إلى بعض الصعوبات في فترات زمنية محددة، سواء في حالة الرواج أو حالة الركود.

الأرصدة التعويضية:

- ✓ تلك النسبة من قيمة القرض المحتفظ بها كرسيد في حساب الشركة لدى البنك.

العائم:

- ✓ الفرق بين الرصيد النقدي الذي تظهره دفاتر المنشأة (الرصيد النقدي الدفترية)، ورصيد المنشأة لدى البنك الذي تتعامل معه.

الحجم الأمثل للرصيد النقدي:

توجد عدة أساليب كمية لتحديد الحد الأمثل للنقدية، من بينها نجد:

١- أسلوب النسب المالية:

- ✓ تقوم الإدارة بتحديد **الرصيد النقدي** في حالة الظروف العادية وفي حالة الذروة، وتحديد **المتوسط اليومي للمدفوعات** وكذلك **عدد أيام الأمان النقدي** (عدد الأيام التي تحتفظ فيه المنشأة برصيد نقدي يكفي لمقابلة المدفوعات النقدية).
- ✓ يعتمد تقدير عدد أيام الأمان النقدي على الخبرة والتجربة وعلى اتجاه وميول الإدارة نحو المخاطرة.

مستوى الأمان في حالة الظروف العادية = المتوسط اليومي للمدفوعات x عدد أيام الأمان

٢- نموذج الكمية الاقتصادية للطلب:

تم تطوير هذا النموذج بواسطة عالم الاقتصاد **وليام بومل**

ويقوم هذا النموذج على افتراض:

- حالة التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- تحديد المستوى الأمثل للرصيد النقدي العامل للمنشأة.
- تخفيض التكاليف الكلية المتصلة بالاحتفاظ بالنقدية.

يوجد نوعان من التكاليف:

النوع الاول:

تكاليف **زيادة** النقدية عن الحد المطلوب، ويعبر عنها بتكلفة الفرصة البديلة.

النوع الثاني:

تكاليف الناتجة من **انخفاض** مستوى النقدية عن الحد المطلوب، ويعبر عنها **بتكاليف الصفقة** التي يجب أن تقوم بها المنشأة من أجل تدبير النقدية (الاقتراض، بيع الأوراق المالية).

الرصيد النقدي:

ذلك الرصيد الذي يصبح عنده مجموع التكاليف عند الحد الأدنى، أو الحد الذي تتساوى فيه تكلفة الفرصة البديلة مع التكلفة المصاحبة لتدبير النقدية من مصادر التمويل المختلفة.

D = الطلب الكلي على النقدية (حجم المدفوعات النقدية خلال الفترة المعينة)

Q = كمية الرصيد النقدي.

N = عدد التحويلات (الطلب الكلي على النقدية تقسيم الرصيد النقدي).

$$n = \frac{D}{Q} = \text{عدد التحويلات بالصيغة التالية}$$

O = التكاليف الثابتة للصفحة وهي ثابتة لكل أمر شراء ومستقلة عن قيمة الأموال المحولة من وإلى أوراق مالية.

H = معدل العائد على الأوراق المالية (تكلفة الفرصة البديلة).

$$A = \frac{O}{2} = \text{متوسط الرصيد النقدي}$$

$$\frac{HO}{2} = \text{تكلفة الفرصة البديلة}$$

تكاليف الفرصة البديلة تزيد كلما زاد الرصيد النقدي والعكس صحيح،

أي أن العلاقة **طرديّة** بين تكلفة الفرصة البديلة وحجم الرصيد النقدي (Q)

تكلفة تدبير النقدية: عبارة عن تكلفة الصفحة ضرب عدد التحويلات

مجموع تكاليف النقدية: هو عبارة عن تكاليف الفرصة البديلة مضافاً إليها تكاليف تدبير النقدية...

لإيجاد الحجم الاقتصادي للكمية المطلوبة نقوم بتحديد الطلبية (Q) التي تعمل على تخفيض مجموع التكاليف إلى الحد الأدنى، عن طريق **المساواة** بين التكاليفتين (تكلفة الفرصة البديلة وتكلفة تدبير النقدية):

$$\frac{OD}{Q} = \frac{HO}{2}$$

بضرب الوسطين في الطرفين نحصل على معادلة الرصيد النقدي (Q)

$$HQ^2 = 20D$$

$$Q = \sqrt{\frac{20D}{H}}$$

انتقادات وجهت لهذا النموذج:

- افتراض النموذج أن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة يمكن التنبؤ بها بيقين تام، افتراض غير واقعي.
- يفترض النموذج أن الطلب على النقدية يكون بصورة منتظمة خلال المدة الزمنية، وهذا قد لا يكون واقعياً.
- يفترض النموذج أن التكلفة الثابتة للصفحة تظل ثابت بغض النظر عن حجم الصفقات، وهو أيضاً افتراض غير واقعي، إذ قد تنخفض التكلفة مع زيادة عدد الصفقات.
- يستخدم هذا النموذج متوسط معدل الفائدة على الأوراق المالية خلال الفترة الزمنية المعينة، لكن من المناسب استخدام معدل العائد السائد في سوق الأوراق المالية.

التباين يساوي مجموع حاصل ضرب احتمالات التحقق في مربع انحرافات الأرصدة النقدية عن القيمة المتوقعة لهذه الأرصدة.

مزايا النموذج: (نموذج حد المراقبة)

- يأخذ في الاعتبار عنصري التقلب وعدم التأكد في حساب التدفقات النقدية.
- كلما **زادت** درجة عدم التأكد كلما **زادت** حدة تقلبات التدفقات النقدية وبالتالي **زاد** مستوى الرصيد النقدي الأمثل.
- يمتاز بالمرونة، حيث يمكن تعديل الحدود الدنيا والقصى.

عيوب النموذج:

- يفترض العشوائية الكاملة في التدفقات
- افتراض ثبات تكلفة الصفحة (السمسرة) وهو افتراض غير واقعي.

الاستثمارات المؤقتة:

- تلجأ المنشآت إلى الاستثمار في الأوراق المالية لعدة أسباب، منها:
- - وجود أرصدة نقدية معطلة أو زائدة عن المطلوب.
- - تعد مخزون أمان للسيولة المطلوبة لتغطية احتياجات المنشأة غير المتوقعة.
- - وجود أرصدة نقدية فاقت متطلبات المنشأة لتشغيل عملياتها لفترة طويلة.

أنواع الأوراق المالية المؤقتة:

- - أذونات الخزينة.
- - الشيكات المقبولة من البنوك.
- - شهادات الإيداع المصرفية.
- - الأوراق التجارية.
- - اتفاقيات إعادة الشراء.

المحاضره الحاديه عشر

طريقة تقييم المشروعات الاستثمارية

المجموعة الأولى: تقليديه

- طريقة متوسط العائد على الاستثمار او متوسط العائد المحاسبي
- طريقة فترة الاسترداد

المجموعة الثانية: حديثه

- طريقة صافي القيمة الحالية
- طريقة فترة الاسترداد المخصومة
- طريقة مؤشر الربحية
- طريقة معدل العائد الداخلي

طريقة فترة الاسترداد

الحالة الأولى: تدفقات نقدية سنوية متساوية

الحالة الثانية: تدفقات نقدية سنوية غير متساوية

يمكن حساب فترة الاسترداد بإحدى الطريقتين التاليتين:

١- تقسيم فترة الاسترداد على متوسط التدفق النقدي السنوي:

ACF : عبارة عن مجموع التدفقات النقدية السنوية مقسوما على عدد السنوات

٢- عن طريق الجمع التراكمي:

طرح التدفق النقدي للسنة الاولى من تكلفة الاستثمار، فإذا لم يتم تغطية الاستثمار بالكامل، نقوم بطرح التدفق للسنة الثانية من تكلفة الاستثمار غير المغطاة، وهذا حتى نغطي تكلفة الاستثمار بالكامل.

طريقه فترة الاسترداد المخصوصه

الفترة اللازمه لاسترداد رأس مال المشروع المقترح , أي عندما تتساوى قيمه الحاليه للتدفقات النقدية الداخلة بالقيمة الحاليه للتدفقات النقدية الخارجيه

ويمكن إيجاد فترة الاسترداد المخصوصه بتطبيق الخطوات التالية:

١- إيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية الداخلة للمشروع

٢- حساب الفترة الزمنية اللازمة للاسترداد باستخدام طريقة التدفقات النقدية المتجمعة.

ملخص ..

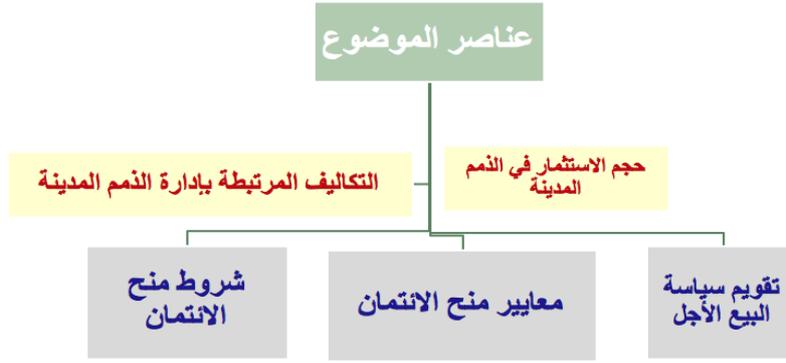
- يتم تقييم المشروعات بناء على استخدام المعايير التقليديه او الحديثه وعلى خبره المدير المالي
- فترة الاسترداد اقل فترة ممكنه لاسترداد تكلفه رأس المال
- فترة الاسترداد المخصوصه اقل فترة ممكنه لاسترداد تكلفه رأس المال
- صافي القيمة الحاليه موجب يقبل المشروع
- مؤشر الربحيه أكبر من 1 صحيح
- معدل العائد الداخلي اكبر من تكلفه رأس المال

المحاضرة الثانية عشر

إدارة الذمم المدينة

نقاط عامة:

- غالبية المعاملات المحلية أو الدولية تتم بأجل (قرض).
- أهمية التواصل بين المنشأة والعملاء
- أهمية معرفة الأنماط السلوكية للعملاء
- التحديد الصحيح لنوعية العميل



حجم الاستثمار في الذمم المدينة:

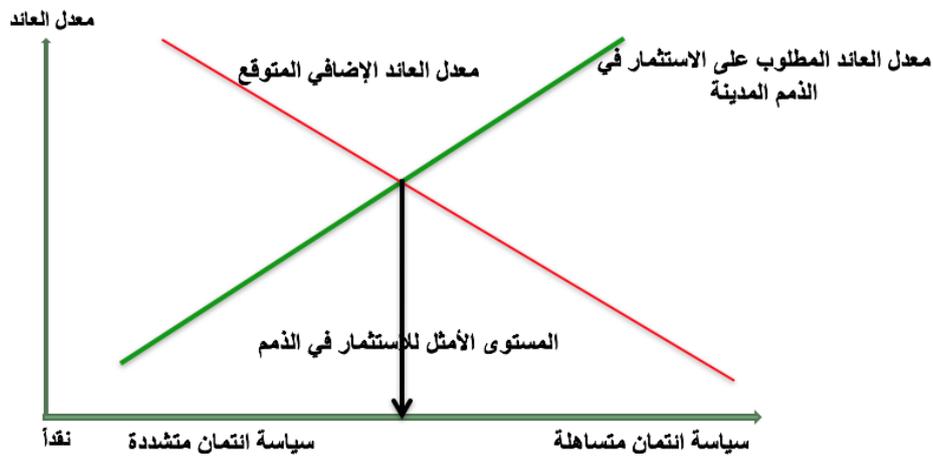
يتحدد حجم الاستثمار في الذمم المدينة في ضوء توافر عاملين أساسيين هما:

- حجم المبيعات الأجلة
- متوسط فترة التحصيل

التكاليف المرتبطة بإدارة الذمم:



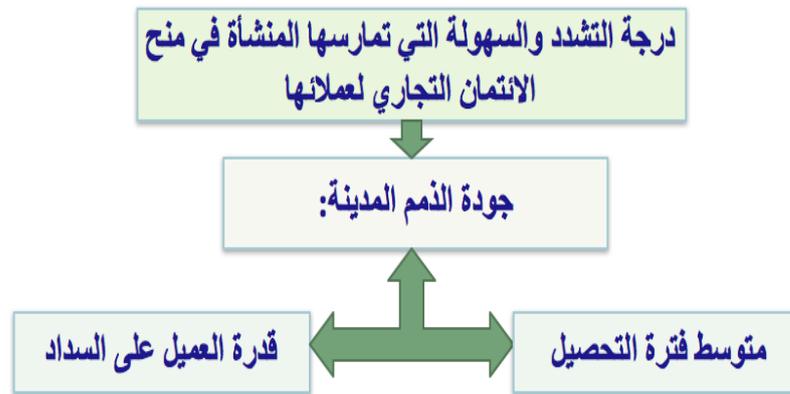
مستوى الاستثمار الأمثل في الذمم المدينة



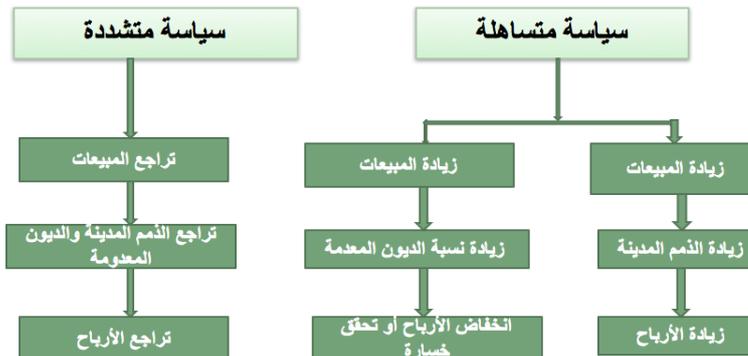
تقويم سياسة البيع الأجل:



معايير منح الائتمان:



طبيعة السياسة الائتمانية



خطوات أسلوب نظام النقاط لتحليل بيانات العميل:

الخطوة الأولى:

- اختيار عينة من حسابات العملاء الذين سبق لهم التعامل مع المنشأة.
- فحص حسابات العملاء المختارة.
- تحديد أهم الخصائص التي لها أكبر الأثر في تحديد قدرة العميل على السداد أو عدم السداد.
- استخدام بعض النسب المالية للتحليل (نسبة التداول ونسبة المديونية للتحليل...)

الخطوة الثانية:

يحدد لكل خاصية مدى معين من النقاط يتراوح على سبيل المثال من 1 إلى 5 نقاط.

الخطوة الثالثة:

اختبار مدى توفر كل خاصية لدى كل حساب من مفردات العينة.

- تحديد عدد النقاط المستحقة لكل حساب لكل خاصية.

الخطوة الرابعة:

تحديد الحسابات التي تتصف باحتمالية عدم السداد:

الخطوة الخامسة:

تصنيف العملاء على أساس المخاطرة والمبيعات الآجلة ومتوسط فترة التحصيل ونسبة الديون المعدومة.

وفق ما يلي:

تصنيف العملاء على أساس:

المخاطرة و المبيعات الآجلة و فترة التحصيل و نسبة الديون المعدومة

الخطوة السادسة:

تقوم الإدارة بتحديد درجة المخاطرة التي تكون مستعدة لقبولها، وتعكس هذه المخاطرة المعيار المستخدم في قبول أو رفض منح الائتمان للعملاء.

الصيغة المبسطة للتعبير عن الائتمان التجاري:

يعبر عن الائتمان التجاري بالصيغة المبسطة التالية:

1/10/net 30

وتعني هذه الصيغة:

- حصول العميل على خصم 1% إذا قام بالسداد في فترة 10 أيام من تاريخ الشراء، وإذا لم يتمكن من الدفع خلال 10 أيام عليه تسديد المبلغ كاملاً في 30 يوم من تاريخ الشراء.

شروط منح الائتمان التجاري:

تسعى سياسة الائتمان إلى استقطاب عملاء جدد من خلال تمديد فترة التسديد، كما يجب على الإدارة المالية بالمنشأة حث العملاء على السداد المبكر عن طريق منح الخصم النقدي وتنتهج الإدارة في اتخاذ مثل هذه القرارات معيار مقارنة المنافع الإضافية بالتكاليف الإضافية

1- فترة الائتمان:

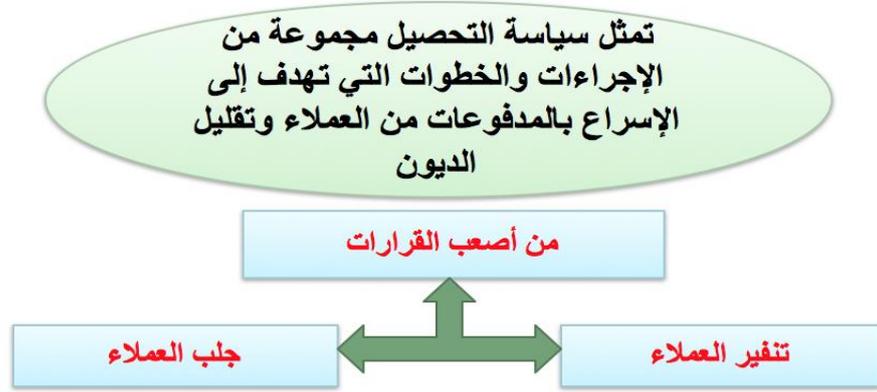
- تمديد فترة الائتمان من شأنه أن يؤدي إلى زيادة المبيعات، وبالتالي يكون له تأثير إيجابي على الأرباح.

من جهة أخرى يؤدي تمديد فترة الائتمان إلى زيادة حجم الاستثمار في الذمم المدينة مما يؤثر سلباً على الأرباح من خلال زيادة تكاليف التحصيل وزيادة أعمار الذمم المدينة، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الديون المعدومة وبالتالي انخفاض الأرباح.

- الخصم النقدي:

تستخدم المنشآت الخصم النقدي من أجل حث العملاء على السداد قبل انقضاء فترة الائتمان لما يصاحب ذلك من تأثير على كل حجم المبيعات وحجم الاستثمار في الذمم المدينة وحجم الديون المعدومة وبالتالي الأرباح

سياسة التحصيل



المحاضر الثالث عشر

إدارة المخزون

مقدمة:

- الاحتفاظ بأنواع مختلفة من المخزون يساعد المنشأة من أداء وظائفها.
- يشمل المخزون: المواد الأولية، البضاعة التامة، ونصف تامة الصنع.
- تعد الإدارة اليومية للمخزون من مسؤوليات مدير الإنتاج بما في ذلك تحديد الحجم المناسب من المخزون، ومستوى الأمان، ونقطة إعادة الشراء.
- مخزون الأمان من السلع تامة الصنع من مهام مدير المبيعات.
- في الغالب إدارة المخزون تكون مشتركة بين أطراف عدة داخل المنشأة، من بينها الإدارة المالية

مزايا الاحتفاظ بالمخزون:

- ١ • **تفادي فقدان المبيعات:** قدرة المنشأة على تقديم خدمات سريعة للعملاء ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإدارة الفعالة للمخزون
- ٢ • **الحصول على خصم على الكميات المشتراة:** عند شراء المواد الأولية بكميات كبيرة.
- ٣ • **تخفيض تكاليف الطلبية:** من خلال قيام المنشأة بطلبات كبيرة بدلاً من طلبيات صغيرة.
- ٤ • **تحقيق كفاءة في الإنتاج:** الاحتفاظ بمخزون من المواد الخام يساعد المنشأة على تحقيق دورات إنتاجية عالية الكفاءة في المدى الطويل.
- ٥ • **تفادي توقف الإنتاج:** الاحتفاظ بمخزون كاف خاصة من المواد الخام، يجنب المنشأة أي نقص أو توقف لخطوط الإنتاج.

تكاليف الاحتفاظ بالمخزون

- ١ • **تكاليف المواد:** الشراء، الترحيل، المناولة
- ٢ • **تكلفة الطلبية:** تكاليف الطباعة، متابعة الطلبية، الاستلام، الفحص، النقل، تكلفة الفرصة البديلة.
- ٣ • **تكاليف الاحتفاظ بالمخزون:** تكاليف التخزين، التأمين، التقادم وفقدان الخصائص الفنية، التلف والسرقة.
- ٤ • **تكاليف الأموال المستثمرة في المخزون:** اقتناء المخزون والاحتفاظ به يمثل أموال مجمدة كان يمكن أن تستثمر في مجالات أخرى.
- ٥ • **تكلفة نفاذ المخزون:** تنتج تكلفة نفاذ المخزون من عدم توفر المخزون من المواد الخام أو المصنعة بالكامل.

أهداف إدارة المخزون:

تهدف إدارة المخزون إلى:

- تقليل التكاليف المرتبطة بالمخزون دون تفريط في مزايا الاحتفاظ بالحجم المناسب منه.
- تحديد الحجم الاقتصادي من المخزون الذي يكون عنده مجموع تكاليف المخزون عند حدها الأدنى.

نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية لإدارة المخزون:

يقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:

- أن الطلب على المنتج أو السلعة معروف ومؤكد.
 - أن معدل استخدام السلع أو الكمية المباعة يتم بمعدل ثابت خلال الفترة.
 - عدم الأخذ في الاعتبار التكاليف المتعلقة بنفاذ المخزون.
 - أن المخزون يتم تجديده أو إحلاله فور نفاذ، أي لا يوجد مخزون أمان.
- يعمد هذا النموذج في الأساس إلى تقليل تكاليف المخزون (تكلفة طلب المخزون وتكلفة الاحتفاظ بالمخزون):

تكلفة الاحتفاظ بالمخزون:

- تكلفة الاحتفاظ بوحدة من المخزون خلال فترة زمنية محددة، ترتبط ارتباطاً مباشراً بمتوسط المخزون، الذي يعتمد على معدلات طلب المخزون أو معدل تكرار الكمية المطلوبة.

مجموع تكاليف الاحتفاظ بالمخزون:

متوسط المخزون ضرب تكلفة الاحتفاظ بالوحدة الواحدة من المخزون

المحاضرته الرابعه عشر

ملخص مقرر الإدارة المالية-1

١. تعريف الإدارة المالية بأنها:

إدارة التدفقات النقدية داخل منشآت الأعمال العامة والخاصة.

الدور التقليدي للمدير المالي يتمثل في الاحتفاظ بالسجلات وإعداد وتجهيز التقارير المالية التي تعكس الموقف المالي للمنشأة لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الأوقات المحددة ومع مرور الوقت وتطور التقنية وكبر حجم واتساع العمليات تغير دور المدير المالي ليشمل دراسة المشاكل والقرارات المرتبطة بإدارة الأصول ومصادر التمويل

أوجه الاختلاف بين المالية والمحاسبة والاقتصاد:

- المحاسبة تهتم بعملية تجميع البيانات التاريخية أو المستقبلية وتسجيلها بصورة صحيحة.

- المالية هي عملية إدارية تهتم باتخاذ القرارات في ضوء المعلومات التي يفرزها النظام المحاسبي.

- الاقتصاد يهتم بتحليل وتوزيع الموارد ودراسة المعاملات

علاقة وظيفة المالية بفروع إدارة الأعمال الأخرى

▪ التسويق

▪ الإنتاج

▪ إدارة الموارد البشرية

▪ نظام المعلومات

✓ ظهور وتطور نظرية المحفظة وتطبيقاتها من أهم الأحداث خلال الستينيات، حيث ارتبط تطور هذه النظرية بماركوتز 1952، إلى أن تم تنقيتها وتطويرها أكثر من قبل فاما سنة 1965، ولنتر 1964.

التوجه نحو تطوير نماذج بديلة في المجالات الدقيقة للإدارة المالية على سبيل المثال تسعير الخيارات الذي ارتبط ببلاك وشولز سنة 1973

هدف المنشأة

تعظيم الربح + تعظيم الثروة

لكن هناك انتقاد لهدف تعظيم الربح

وظائف الإدارة المالية

١. التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة:

٢. تدبير الأموال: تحديد مصادر التمويل المختلفة وحجم التمويل المطلوب من كل مصدر وتوقيت الحصول عليها وتكلفته.

٣. إدارة تدفق الأموال داخل المنشأة: من خلال تتبع ومراقبة الرصيد النقدي للحساب، والعمل على تحريكها لتغطية أي عجز محتمل.

٤. الرقابة على التكاليف باستعمال برامج الحاسب الآلي.

٥. **التنبؤ بالأرباح**: من خلال التنبؤ بالمبيعات والتكاليف والتي يتم الحصول عليها من أقسام التسويق والإنتاج.

التسعير: عملية مشتركة بين مختلف إدارات المنشأة

التخطيط المالي (أسلوب النسب المئوية للمبيعات):

- المنشأة تشتغل بكامل طاقتها:

تتغير البنود التالية بتغير المبيعات:

الأصول المتداولة- الأصول الثابتة- الخصوم المتداولة

- المنشأة لا تشتغل بكامل طاقتها:

تتغير البنود التالية بتغير المبيعات:

الأصول المتداولة- الخصوم المتداولة

طرق معالجة الاختلال في الميزانية العمومية

1- زيادة الأرباح المحتجزة (رفع نسبة الاحتجاز وتخفيض نسبة توزيع الأرباح).

2- إصدار أسهم عادية جديدة بقيمة العجز (الاختلال).

3- اللجوء للاقتراض الخارجي سواء من خلال اصدار سندات أو اللجوء للبنوك بقيمة العجز (الاختلال).

في حالة الفائض العكس تماما

حساب قيمة الإهلاك السنوي الثابت:

القسط الثابت للإهلاك = (تكلفة الاستثمار - قيمة الخردة) ÷ عدد السنوات

التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية:

معايير خصم التدفقات النقدية:

تسمى بطرق الخصم، لأنها تأخذ بمبدأ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من المشروع بمعدل خصم مناسب عند تقويمها للمشروع الاستثماري

1- طريقة صافي القيمة الحالية (NPV)

2- طريقة فترة الاسترداد المخصصة (DPP)

3- طريقة مؤشر الربحية أو دليل الربحية (PI)

طريقة معدل العائد الداخلي (IRR)

طريقة صافي القيمة الحالية:

تعتبر عن الزيادة التي يضيفها المشروع الاستثماري إلى القيمة الكلية للاستثمار،

2- طريقة فترة الاسترداد المخصصة:

الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد رأس مال المشروع المقترح، أي عندما تتساوى القيمة الحالية

للتدفقات النقدية الداخلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة

يفضل المشروع الاستثماري الذي يسترد أمواله في فترة أقصر

- طريقة مؤشر الربحية:

هو مؤشر نسبي لربحية المشروع، وهو عبارة عن تقسيم التدفقات النقدية على القيمة الحالية

لتكلفة الاستثمار الرأسمالي

طريقة معدل العائد الداخلي

معدل العائد الداخلي هو ذلك المعدل الذي **يساوي** بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية من

المشروع والقيمة الحالية لتكلفة الاستثمار الرأسمالي، أو هو معدل الخصم الذي يجعل صافي

القيمة الحالية للتدفقات النقدية مساويا **للصفر**.

سمي بمعدل العائد الداخلي لأنه يعتمد أساسا على العوائد والتدفقات النقدية الناتجة من

المشروع، وليس على معدل خاص يتم اختياره خارجيا،

إدارة النقدية والاستثمارات المؤقتة

أسلوب النسب المالية:

مستوى الأمان = المتوسط اليومي للمدفوعات × عدد أيام الأمان

مجموع تكاليف النقدية:

هي عبارة عن تكاليف الفرصة البديلة مضافا إليها تكاليف تدير النقدية

لإيجاد الحجم الاقتصادي للكمية المطلوبة نقوم بتحديد الطلبية (Q) التي تعمل على تخفيض مجموع التكاليف إلى الحد الأدنى، عن طريق المساواة بين التكاليفتين (تكلفة الفرصة البديلة وتكلفة تدبير النقدية)

بضرب الوسطين في الطرفين نحصل على معادلة الرصيد النقدي (Q)

نموذج حد المراقبة:

- تم تقديم هذا النموذج بواسطة **ميرتون ميلر ودانيال أورر**، وهو على نقيض من نموذج **يومل**.
- يفترض أن التدفقات النقدية وتقلباتها لا يمكن التنبؤ بها.
- يضع النموذج حدين لمراقبة النقدية:
- الحد الأول: المستوى الأقصى الذي يمكن أن تصل إليه النقدية (M).
- الحد الثاني: المستوى الأدنى (L) وبين هاذين الحدين يتقلب الرصيد النقدي العامل عشوائياً.
- يحدد النموذج حد الطلب أو نقطة العودة (T)

تكلفة الصفقة =

التكاليف الثابتة للسمسرة * متوسط عدد التحويلات خلال الفترة
عدد أيام الفترة

تكلفة الفرصة البديلة: معدل العائد أو الفائدة على الأوراق المالية عالية السيولة * متوسط الرصيد النقدي اليومي المتوقع

➤ يعتمد النموذج على التباين كمقياس لتشتت التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار احتمالات تحقق هذه التدفقات.

➤ الحد الأقصى لطلب الرصيد النقدي (M) في حالة عدم وجود حد أدنى من الرصيد النقدي يعادل (3T) ويعتبر هذه صحيحة في حالة أن احتمال زيادة الأرصدة النقدية يساوي احتمال انخفاضها (الاحتمال لكل منهما = 0.50).

التباين = احتمالات التحقق × مربع انحرافات الأرصدة النقدية عن القيمة المتوقعة لهذه الأرصدة.

اداره الذمم الماليه

تحسب **قيمة الاستثمار في الذمم المدينة** لنهاية اليوم العاشر هو:

$$I = S \times P$$

I = قيمة الذمم المدينة.

S = المعدل اليومي للمبيعات الآجلة.

P = متوسط فترة التحصيل.

المعدل اليومي للمبيعات الآجلة = (المبيعات الآجلة / 360 يوم) × (فترة التحصيل)

الصيغة المبسطة للتعبير عن الائتمان التجاري:

يعبر عن الائتمان التجاري بالصيغة المبسطة التالية:

1/10/net 30

وتعني هذه الصيغة:

- حصول العميل على خصم 1% إذا قام بالسداد في فترة 10 أيام من تاريخ الشراء، وإذا لم يتمكن من الدفع خلال 10 أيام عليه تسديد المبلغ كاملاً في 30 يوم من تاريخ الشراء.

اداره المخزون

نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية لاداره المخزون

متغيرات النموذج:

D = الاحتياجات الكلية للمنشأة خلال السنة.

n = عدد الطلبيات

Q = الكمية التي تطلبها المنشأة في كل مرة.

H = تكلفة الاحتفاظ بالوحدة الواحدة من المخزون.

O = تكلفة الأمر الواحد أو الطلبية الواحدة.

ملاحظة: العلاقة طردية بين تكلفة الاحتفاظ بالمخزون والكمية المطلوبة.

